شح في السوق خلال النصف الأول قد يرفع سعر الخام

النفط يصعد 1.2 بالمئة.. و«برنت» يصل 57 دولاراً

ارتفعت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، بنسبة 1.2 في المائة لتتداول عند 57 دولار للبرميل. كما صعدت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 1.2 في المائة لتتداول عند 54.2 دولار للبرميل.

شهدت الأسعار ارتفاعا خلال الفترة الأخيرة بفعل تخفيض طوعي من السعودية لإنتاجها بواقع مليون برميل خلال شهري فبراير ومارس 2021.

كانت الأسعار قد ارتفعت مع بدء الترخيص للقاحات الوقاية من فيروس كورونا، وتوافق "أوبك+" على تمديد اتفاق خفض الانتاج حتى نهاية العام.

و15 يوليو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات الإنتاج الفعلية لمجموعة "أوبك+"، التي ستبدأ مطلع (أغسطس)، ستبلغ 7.7 مليون برميل يوميا وترتفع إلى 8.1 مليون برميل يوميا بعد إضافة تعويضات الدول، التي كانت أقل امتثالا في الشهور الماضية.

و6 يونيو الماضي، تم تمديد اتفاق أوبك+ بخفض الانتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يوليو المقبل.

موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسن الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة "كورونا"، إضافة إلى تقلص المعروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا.

ووجهت وزارة الطاقة، شركة أرامكو السعودية بتخفيض إنتاجها من البترول الخام، لشهر يونيو القادم، بكمية إضافية طوعية تبلغ مليون برميل يومياً، تُضاف إلى التخفيض الذي التزمت به المملكة في اتفاقية أوبك بلس الأخيرة، في الثاني عشر من إبريل 2020.

وبهذا سيكون حجم التخفيض الذي ستلتزم به المملكة، قياساً على معدل إنتاجها في شهر إبريل الماضي، نحو 4.8 مليون برميل يومياً. وبالتالي سيكون إنتاجها لشهر يونيو، بعد الخفضين الأساس والطوعي، نحو 7.5 مليون برميل يومياً.

كما وجّهت وزارة الطاقة، الشركة إلى السعي لخفض إنتاجها في شهر مايو الجاري، عن المستوى المستهدف وهو نحو 8.5 مليون برميل يومياً، بالتوافق مع عملائها.

وتستهدف من هذا الخفض الإضافي تحفيز الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، والدول المنتجة الأخرى، للالتزام بنسب الخفض التي التزمت بها، وتقديم المزيد من الخفض في إنتاجها، وذلك سعيًا منها لدعم استقرار الأسواق البترولية العالمية.

قال جولدمان ساكس إن أسعار النفط قد تصعد إلى 65 دولارا للبرميل بحلول يوليو في ظل شح بإمدادات الخام في السوق وانتعاش بطيء للطلب. وقال البنك في مذكرة إن بيانات تشير إلى عجز 2.3 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من 2020 على خلفية ارتفاع الطلب وتراجع الإمدادات من منتجين خارج مجموعة أوبك+.

بريطانيا تستهدف 500 مليون مستهلك

بعد شهر على التطبيق الفعلي لـ"بريكست"، طلبت بريطانيا الانضمام إلى اتفاق التجارة الحرة في منطقة المحيط الهادئ، على أمل الاستفادة من "النمو القوي" الذي تسجله الدول الأعضاء الـ11 فيه، الواقعة في آسيا والقارة الأمريكية.

واتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ يمثل سوقا تضم نحو 500 مليون مستهلك ويشكل 13.5 في المائة من الاقتصاد العالمي، وهو النسخة الجديدة لاتفاق التبادل الحر عبر المحيط الهادئ الذي انسحب منه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب.

وبحسب "الفرنسية"، ترغب لندن في أن تصبح رائدة في التبادل الحر عبر التفاوض على اتفاقات في كل أنحاء العالم، بعد ذلك الذي أبرمته مع شريكها الأوروبي السابق في نهاية 2020، ويرتقب أن تبدأ التفاوض هذا العام مع أعضاء "اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ"، الذي يضم خصوصا أستراليا وكندا واليابان والمكسيك وسنغافورة.

وتقدمت بالطلب رسميا أمس ليز تراس وزيرة التجارة الدولية البريطانية، التي قالت "ما نريد القيام به هو ربط بريطانيا بهذه الاقتصادات التي تسجل نموا قويا".

وتتوقع خفض الرسوم الجمركية على سلع مثل المشروبات والسيارات "ما سيسمح للشركات البريطانية بتصدير مزيد إلى هذه الدول".

وتأتي مبادرة بريطانيا بعد عام على خروجها من الاتحاد الأوروبي في 31 (يناير) 2020 إثر نصف قرن تقريبا من علاقة مضطربة. في ختام المرحلة الانتقالية، انسحب البريطانيون أيضا من السوق الموحدة والاتحاد الجمركي الأوروبي وسط تصميم، بحسب قولهم، على "استعادة السيطرة" على قوانينهم وحدودهم.

خارج الاتحاد الأوروبي، تنطلق البلاد من الصفر بشأن الاتفاقات التجارية الي كانت تربطها في مناطق مختلفة عبر الاتحاد الأوروبي. ولسد هذا الفراغ، وقعت اتفاقات تجارية مع 60 دولة بينها اليابان وسنغافورة، وهما مركزان ماليان وتجاريان مهمان، وتنتميان أيضا إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

وتطمح خصوصا إلى اتفاقية شاملة مع الولايات المتحدة لكن لم تحقق نتائج مهمة حتى الآن، كما أن الآمال بأن تسجل نجاحا سريعا تراجعت مع وصول جو بايدن، المؤيد لأوروبا، إلى البيت الأبيض. وقال بوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني "بعد عام واحد على مغادرتنا الاتحاد الأوروبي، نقيم شراكات جديدة ستحقق فوائد اقتصادية هائلة لشعب بريطانيا".

وأضاف "التقدم بطلب لنكون أول دولة جديدة تنضم إلى اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ يبرز طموحنا للقيام بأعمال تجارية بأفضل الشروط مع أصدقائنا وشركائنا في جميع أنحاء العالم، وأن نكون داعمين متحمسين للتجارة الحرة العالمية".

وكانت حكومته أبرمت بصعوبة في نهاية (ديسمبر) اتفاقا للتبادل الحر مع بروكسل بدون حصص أو رسوم جمركية، إثر مفاوضات شاقة لوضع إطار مستقبلي للعلاقة بين الطرفين بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

شركات ألمانيا المتوسطة.. أدنى استثمارات منذ 2007

في ضوء استمرار التداعيات غير الواضحة لجائحة كورونا، لا تزال الشركات الألمانية المتوسطة حذرة فيما يتعلق بالاستثمارات والوظائف الجديدة.

وأشارت دراسة إلى إحجام عام عن الإنفاق، حيث ذكر 16 في المائة فقط من الشركات أنها تعتزم زيادة استثماراتها في الأشهر المقبلة، وهذه أدنى قيمة منذ 2007.

وذكرت الدراسة، التي أجرتها شركة الاستشارات الاقتصادية "إرنست آند يونج" أنه على الرغم من أن المناخ العام لا يزال إيجابيا بين أغلب الشركات، كما أن الوضع المالي لعديد من الشركات جيد، فإن عدد الشركات التي تعتزم زيادة الاستثمارات أو عدد موظفيها تراجع على نحو غير مسبوق منذ أعوام. وتتباين بشدة خطط الشركات بحسب كل قطاع، بحسب "الألمانية".

أما الأغلبية العظمى (78 في المائة) فتسعى إلى الحفاظ على استقرارها، بينما يعتزم 16 في المائة أخرى من الشركات زيادة عدد موظفيها، وهي أدنى نسبة منذ 2010.

وقال رئيس فرع الشركة في ألمانيا، هوبرت بارت: "بوجه عام، تتمتع الشركات الألمانية المتوسطة بوضع جيد حتى في وقت الأزمة"، مضيفا أن كثيرا من الشركات تستفيد الآن من تأقلمها مع التغيرات حتى قبل اندلاع الأزمة، والمضي قدما على سبيل المثال في التحول إلى الرقمنة.

وبحسب الدراسة، فإن 89 في المائة من الشركات المتوسطة، التي شملها الاستطلاع تصنف وضعها حاليا على أنه جيد أو جيد جدا، بتراجع قدره ثلاث نقاط مئوية فقط، مقارنة بالعام الماضي. وبينما تقيم نحو ثلاثة أرباع الشركات العاملة في الصناعات الكيميائية والصيدلانية وضعها على هذا النحو، كانت النسبة أقل من الثلث بين شركات صناعة السيارات.

وأشارت الدراسة إلى أن التوقعات بشأن الأشهر الستة المقبلة كانت في قطاع السيارات الأكثر تشاؤما، بينما بدت أكثر إيجابية مما كانت عليه في الأعوام السابقة في الشركات المتوسطة ككل، مع الوضع في الحسبان أن الدراسة تستند إلى بيانات تعود إلى شهري (نوفمبر) و (ديسمبر) الماضيين، أي في الغالب قبل الإغلاق الحالي.

فرنسا: غلق المتاجر سيكلفنا نصف مليار يورو شهريا

قال برونو لومير وزير المالية الفرنسي إن قرار فرنسا إغلاق أكبر المتاجر لاحتواء تفشي فيروس كورونا سوف يكلفها 500 مليون يورو شهريا. وقال لإذاعة "آر تي إل": نحد من الضرر الاقتصادي والأضرار التي تلحق بالمالية العامة من خلال عدم فرض إغلاق كامل.

وأشار في تصريحات نقلت "بلومبرج" مقتطفات منها إلى أن تكلفة حظر التجوال الحالي من الساعة السادسة صباحا حتى السادسة مساء تبلغ 6 مليارات يورو في الشهر. كما تبلغ تكلفة الإغلاق التام لجميع المتاجر والمدارس غير الأساسية 15 مليار يورو شهريا.

وأفاد بأن فرنسا سوف تغطي تكاليف إيجار المتاجر الكبيرة التي تغلق بسبب القيود الأكثر صرامة. وقال "يمكن أن يكون الإغلاق هو الخيار الأخير فقط بعد استنفاد جميع الخيارات الأخرى لأن الإغلاق يؤثر على معنويات الشعب الفرنسي، بالإضافة إلى أنه يؤثر على المالية العامة".

اقتصاد روسيا انكمش 3.1 بالمئة في 2020

أظهرت بيانات من هيئة الإحصاء الحكومية في روسيا أن الاقتصاد الروسي انكمش 3.1 بالمئة في 2020 وسط جائحة فيروس كورونا المستجد، وهو أكبر انكماش في 11 عاما.

وكان محللون استطلعت "رويترز" آراءهم في أواخر 2020 قد توقعوا أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لروسيا 3.7 بالمئة، بينما أشارت آخر توقعات لوزارة الاقتصاد إلى أن الاقتصاد سينكمش 3.9 بالمئة .

وقالت هيئة الإحصاء (روستات) إن انكماش الاقتصاد في 2020 "مرتبط بالإجراءات التقييدية الهادفة لمحاربة فيروس كورونا وهبوط في الطلب العالمي على موارد الطاقة." وفي أوائل 2020، قبل أن تهبط أسعار النفط وهي سلعة التصدير الرئيسية لروسيا وقبل أن تتسارع وتيرة جائحة كوفيد19–، توقعت وزارة الاقتصاد أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو 1.9 بالمئة في 2020 بعد نمو بلغ اثنين بالمئة في 2019 .

وتتوقع وزارة الاقتصاد أن يعود الناتج المحلي الإجمالي للتوسع في 2021 بأن يسجل نموا 3.3 بالمئة.

خطة هندية ضخمة لتعزيز الاقتصاد

أعلنت الهند خطة إنفاق ضخمة تركز على الرعاية الصحية والبنية التحتية، في وقت تسعى فيه الحكومة إلى تعزيز الاقتصاد المتضرر بشدة جراء كوفيد، الذي يبدو في طريقه إلى أكبر انكماش سنوي على الإطلاق.

وبحسب "الفرنسية"، تعرضت الدولة التي يبلغ عدد سكانها 1.3 مليار نسمة لضربة شديدة جراء واحدة من أشد عمليات الإغلاق لاحتواء الفيروس في العالم، مع تراجع النمو بنسبة تاريخية بلغت 23.9 في المائة في (أبريل) وحزيران (يونيو)، إذ من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 7.7 في المائة في 2020 – 2021.

وقالت نيرمالا سيتارامان وزيرة المال الهندية للبرلمان في خطاب الميزانية السنوي "هذه الميزانية توفر كل فرصة لاقتصادنا للحاق بالسرعة التي يحتاج إليها لتحقيق نمو مستدام".

وأضاف ناريندرا مودي رئيس الوزراء "قدمنا ميزانية استباقية، من شأنها تسريع التقدم فيما يتعلق بالثروة والرفاهية".

وبلغت النفقات المخطط لها على الصحة والرفاهية 30.6 مليار دولار أي أكثر من ضعف النفقات في الميزانية السابقة، مع خطط لتحصين 300 مليون شخص بحلول (يوليو).

واستحوذت البنية التحتية على حصة مهمة في الميزانية، حيث تم تخصيص 76 مليار دولار أمريكي "أكثر من الميزانية السابقة بنسبة 34.5 في المائة" في المشاريع الكبرى، بما في ذلك الطرق والسكك الحديد.

وفي ظل معاناة المقرضين مع معدلات ضخمة من الديون المعدومة، قالت سيتارامان "إنه سيتم تخصيص 2.74 مليار دولار للعام المالي المقبل لإعادة رسملة البنوك الحكومية".

وسيتم توسيع مزايا الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور، لتشمل العاملين في اقتصاد الوظائف المؤقتة الذي ازدهر وسط إنترنت الهاتف المحمول الرخيص والعمالة الوفيرة.

وأضافت سيتارامان أن "الحكومة تخطط لاقتراض 1.1 مليار دولار إضافية لتمويل العجز". وتوقعت الحكومة في المسح الاقتصادي السنوي أن يصل النمو إلى 11 في المائة في 2021–22.

ومع وقوع ثالث أكبر اقتصاد في آسيا في براثن التباطؤ حتى قبل تفشي الوباء، قال المحللون "إن الميزانية قدمت إلى الاقتصاد تحفيزا هو في أمس الحاجة إليه".

وصرّحت سوجان هاجرا، كبيرة خبراء الاقتصاد في شركة "أناند راثي" للأوراق المالية لـ"فرانس برس"، "إنها إشارة إيجابية بشكل عام وميزانية داعمة للاستثمار".

1.35 تريليون دولار قيمة التجارة بين الصين ودول الحزام والطريق

أعلنت وزارة التجارة الصينية، توقيع 205 وثائق تعاون بشأن بناء الحزام والطريق مع 171 دولة ومنطقة عالمية، مشيرة إلى أن الصين تحقق إنجازا جديدا في بناء الحزام والطريق مع الدول المتعلقة، وسط اجتياح وباء كوفيد – 19.

وحسب الأرقام الواردة من الوزارة فإن قيمة التجارة بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق بلغت 1.35 تريليون دولار في عام 2020، بزيادة 0.7 في المائة على أساس سنوي، حيث شكلت 29.1 في المائة من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الصينية، وفقا لوكالة أنباء "شينخوا".

في الوقت نفسه، سار ما يزيد على 12 ألف قطار على خطوط السكة الحديدية بين الصين وأوروبا في العام الماضي، بزيادة 50 في المائة على أساس سنوي، حيث حملت شحنات إلى 92 مدينة في 21 دولة، بزيادة 37 مدينة عن نهاية عام 2019.

وشهدت الصين تطورا في التعاون الاستثماري مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، حيث بلغت استثماراتها المباشرة غير المالية إلى هذه الدول 17.79 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة 18.3 في المائة على أساس سنوي. وشكلت هذه الاستثمارات 16.2 في المائة من الإجمالي الصيني. كما حققت أعمال مشاريع مقاولة بقيمة 91.12 مليار دولار، مشكلة 58.4 في المائة من إجمالي مشاريع المقاولة خارج الصين.

إضافة إلى ذلك، تتطلع شركات دول الحزام والطريق إلى النمو في الصين، حيث أنشأت 4294 مؤسسة لها في الصين، بقيمة استثمارات 8.27 مليار دولار أمريكي.

إلى ذلك، شهد برنامج ربط السندات الصيني أداء قويا في يناير مع متوسط حجم تداول يومي وصل إلى مستوى قياسي، بحسب تقرير لشركة ربط السندات المحدودة. وشهد البرنامج ما إجماليه 6470 تذكرة تداول هذا الشهر، بمتوسط تداول يومي بلغ 29.4 مليار يوان "نحو 4.54 مليار دولار أمريكي"، حسبما ذكر التقرير.

بطالة الشباب تواصل الارتفاع في منطقة اليورو

سجلت البطالة في منطقة اليورو ارتفاعا كبيرا بين الشباب في ديسمبر لتطال 18.5% من الشباب دون الخامسة والعشرين من العمر، فيما بقيت بمستواها بالنسبة لمجمل القوى العاملة، على ما أعلن مكتب الإحصاءات الأوروبي .

وسجلت نسبة البطالة بين الشباب في الدول الـ19 التي تعتمد العملة الأوروبية الواحدة ارتفاعا بنسبة 0.4% عن نوفمبر، و3% عن الشهر نفسه من العام السابق، على ما أوضح "يوروستات".

وبالنسبة إلى مجمل السكان، طالت البطالة 8.3% من القوى العاملة في ديسمبر، بدون تغيير عن نوفمبر، إنما بزيادة 0.9% عن الشهر نفسه من العام السابق.

وتضاعفت قرارات تسريح موظفين في الأشهر الماضية بالرغم من برامج المساعدات غير المسبوقة التي أقرتها الحكومات لدعم الاقتصاد.

وسجلت البطالة المنحى ذاته في دول الاتحاد الأوروبي الـ27 إنما بمستوى أدنى، فبلغت 7.5% في ديسمبر بدون تغيير عن نوفمبر، إنما بزيادة 1% عن مستواها قبل عام، بحسب "الفرنسية".

وفي ظل الانكماش التاريخي الناجم عن وباء كوفيد– 19، تبقى هذه الزيادة معتدلة برأي محللين. وعلقت جيسيكا هيندز من شركة "كابيتال إيكونوميكس" أنه "نظرا إلى انهيار الاقتصاد العام الماضي، من المدهش" أن نرى إلى أي درجة سمحت تدابير البطالة الجزئية "فعليا بالحد من خسارة الوظائف".